مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

نشرت بعض بنود اتفاق أربيل: وماذا في ذلك؟

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية

نشرت بعض بنود اتفاق أربيل: وماذا في ذلك؟

تحليلات العراق والخليج

رايدر فيشر[1] / ٣٠ نيسان/ أبريل٢٠١٢

تسربت بعض **البنود الاساسية من اتفاق اربيل** خلال عطلة نهاية الاسبوع الماضي، وجاءت تلك التسريبات لتؤكد **الطابع الطوباوي، غير القابل للتطبيق** الذي اتسمت به بنود ذلك الاتفاق. النقاط المنشورة ليست "اتفاقا" على الاطلاق، بل هي **جدول او قائمة بالأولويات التشريعية** تضمنت بنودا صعبة التنفيذ للغاية، من جملتها **قانون المحكمة الاتحادية العليا** الذي يحتاج الى موافقة ثلثي اعضاء البرلمان من اجل تمريره. وينبغي، التأكيد على أن النقاط التي تم تسريبها هي **ليست كل ما ورد في اتفاق أربيل**، حيث يتضمن اتفاق أربيل أيضا وثيقة ثلاثية فيها مضامين محددة وعليها توقيع كل من المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون وعلاوي من ائتلاف العراقية وبارزاني من حكومة إقليم كردستان وهي **الوثيقة الوحيدة التي حملت توقيع المالكي** بهذا الصدد (وتضمنت من بين أمور أخرى نية إنشاء مجلس السياسات الاستراتيجية).

ومما يؤكد على **غياب الحرفية** في كل شيء يتعلق بهذا الموضوع، بعض النقاط التي تم تسريبها بشأن اتفاق أربيل، تتناول **إعادة كتابة الدستور العراقي كأمر واقع** ، ويشمل ذلك الامر المثير للسخرية وهو ما يعرف بـــ "بالاجماع" ، والذي يشترط الإجماع بنسبة ١٠٠٪ حول بعض القضايا "المصيرية" بما في ذلك إصلاح الدستور.

البند المريب الاخر الذي تم تسليط الضوء عليه هو **مفهوم " التوازن الدستوري "**، وهي قضية المحاصصة الاثنية –الطائفية والمفترض ان يتم تطبيقها في كل المستويات مثل وكلاء الوزارات والسفراء والهيئات الحكومية. وفي الحقيقة، ان الدستور العراقي يشترط هذه المحاصصة فقط في القوات المسلحة والقوات الامنية ولجنة تعديل الدستور، وكان المورد الوحيد الاخر الذي جاء فيه ما ينص على التوازن الدستوري هو ما تم تحديده في المادة ١٠٥ والذي يقضي بتشكيل لجنة تعمل على ضمان ان تمنح المحافظات والاقاليم (وليس الاقليات) فرصة المشاركة " العادلة " في الحكومة . ومرة اخرى ، **فان ذلك يعتمد على التشريع المستقبلي ولا يمكن ان ينفذ بتفويض من القادة السياسيين الحاليين** . وكتحصيل حاصل، فان اتفاقية اربيل بكل بساطة كانت كبيرة جدا وطموحة – فهي نتاج الشراهة السياسية الكلاسيكية لا اكثر.

وبالرغم من هذه التسريبات، التي يفترض انها **تنذر بسوء كبير** ، فان المسألة الوحيدة المهمة في السياسات البرلمانية العراقية هذه الايام ، هي مدى استعداد الصدريين للاطاحة بالمالكي. وفيما عدا ذلك ستكون كل **اوراق اللعب بيد المالكي** من خلال المماطلة وتأخير التشريعات المهمة الى ما لانهاية . وفي اثناء ذلك سوف

[1] **بروفيسور رايدر فيشر**: هو محلل سياسي دولي مهتم بالشأن العراقي مقره العاصمة النرويجية أوسلو، له مجموعة من المدونات المهمة مثل مدونة "تحليلات العراق والخليج" ومدونة "هستوريا".

يستمر المالكي باتباع استراتيجيته المفضلة وهي **اشراك الاخرين بنسبة ضئيلة** في الحكومة بحكم الامر الواقع، واعتماد عدد كبير من الوزراء الذين **يديرون بالوكالة و من دون موافقة برلمانية**. وفي الوقت الذي يبدو فيه خصومه عاجزين تماما عن توحيد صفوفهم لاسقاطه، فما الذي يمنع المالكي من ان يفعل اي شيء اخر؟

هؤلاء الذين يريدون التخلص من المالكي (سيما بعض اعضاء ائتلاف العراقية وبعض الأوساط السياسية الاميركية) يمضون في تصويره على انه صنيعة ايرانية ، لكن عليهم ان يفهموا ان مقتدى الصدر هو الذي يتحكم بالاصوات الترجيحية في هذا الصدد . وما يقرره الصدر في هذا الشأن هو ربما ما تراه ايران لانه يصب في صميم مصلحتها . وبالتالي، فاذا اصطف الصدريون مع الاخرين للتصويت باخراج المالكي من منصب رئيس الوزراء، فمن المحتمل ان يكون ذلك **انعكاسا لرغبة ايرانية، ربما من اجل استبداله برئيس وزراء شيعي آخر يكون "ضعيف"**. وهنا تكمن صعوبة فهم طرح أولئك الذين يسعون الى اسقاط المالكي بسبب موقفهم المناهض لايران.

اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فهناك **توجهان متناقضان** في هذا الصدد. فقبل اشهر، اتهمت ادارة اوباما بانها **تدعم سياسة " تفتيت ائتلاف العراقية" بهدف دمج أكبر لوزراء العراقية** ومسؤولين حكوميين اخرين تابعين لها في حكومة نوري المالكي وإقصاء أولئك الذين لا يتعاونون مع المالكي. هناك تشكيك في مدى وجاهة هذه الاتهامات . لكن على اية حال ، تجدر الاشارة هنا الى انه، ان كانت هذه السياسة موجودة فعلا لدى واشنطن ، فان هناك **تناقضا كبيرا بينها وبين اصرار الادارة الاميركية على تطبيق بنود اتفاقية اربيل** باعتبارها الحل الامثل من اجل تكامل الحكومة . وسيكون الحال كذلك طالما بقيت اتفاقية اربيل ضمن الاجندة (بدلا من التركيز على اتفاق يكون اكثر تحديدا وقابلا للتنفيذ بخصوص الوزراء الامنيين)، الشخصيات الاساسية من تيار الوسط في ائتلاف العراقية مثل اسامة النجيفي – رئيس البرلمان – سوف يستمر في تبني مواقف علاوي ومواقف الاكراد **وستبقى الفجوة كبيرة مع المالكي**، دون اي اندماج مجدي للعلمانيين والسنة في الحكومة الحالية .

رئيس الاقليم الكردي مسعود البرزاني سافر الى الامارات العربية المتحدة من اجل عقد اجتماع رفيع المستوى، ربما من اجل **ممارسة ضغوط اكثر على المالكي** . والحقيقة هي ان البرزاني يمكنه السفر قدر ما يشاء ولكن لن يكون لذلك اي جدوى ما لم يتمكن من جعل مقتدى الصدر يسحب الثقة عن المالكي.